



الإنتربول



مشروع GAIA

مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي

السياق

تزايد الجرائم البيئية بوتيرة مطردة، مما يؤثر ليس فقط في التنوع البيولوجي والمناخ، بل أيضاً في الاقتصادات والحكومة والأمن. وقدّر الإنتربول وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن قيمة الجرائم البيئية تتراوح بين 91 و 258 مليار دولار أمريكي سنوياً، مما يسلط الضوء على اتساع نطاقها ومدى ربحيتها.

ويبلغ مدى هذا التهديد خمسة قطاعات رئيسية (مصايد الأسماك، والغابات، والتنقيب، والتلوث، والأحياء البرية)، بحيث يمثل كل قطاع وسيلة للاستغلال الإجرامي والتلاقي مع جرائم خطيرة أخرى. وتستغل الشبكات الإجرامية طبيعة هذه الأنشطة ذات العوائد المرتفعة والماطر المخضفة، فتسلل إلى أنظمتها الهشة وتفاقم مجموعة من الجرائم التي تشمل الفساد وغسل الأموال والتهرب الضريبي.

وهذه الأنشطة الإجرامية لا تتسبب في تدمير الموارد الطبيعية الحيوية فحسب، إنما تقوض أيضاً الجهود العالمية المبذولة في سبيل الحد من تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي. ويؤدي صيد الأسماك غير المشروع، وإزالة الغابات، وتلوث المياه والترسب، واستخراج المعادن غير المشروع، والصيد غير المشروع إلى تأكّل النظم الإيكولوجية الضرورية لضمان استدامة الحياة على كوكب الأرض. لذا بات تنسيق إجراءات أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي مهما أكثر من أي وقت مضى.

الأنشطة المنفذة في إطار المشروع

الأنشطة المنفذة في إطار المشروع:

- بناء القدرات والتدريب: تنظيم جلسات يديرها خبراء من الإنتربول تساعد في تعزيز وتحسين قدرات السلطات المكلفة بإنفاذ القانون على الكشف عن الجرائم البيئية والتحقيق فيها.
- تحليل البيانات الاستخبارية الإجرامية: توفير تقارير وأدوات تحليلية خاصة بالإنتربول تساعد في كشف ومحاكمة معلومات عن أشخاص مشتبه بهم وشركات مشتبه بها، وعن البؤر الساخنة والأساليب الإجرامية والطرق المستخدمة للاتجار والعلاقات عبر الوطنية مع بلدان أخرى.
- اجتماعات تنسيق بشأن القضايا الإجرامية: عقد اجتماعات مع الإنتربول لتيسير النقاش بشأن قضايا الجرائم البيئية المحددة، بغية المساعدة في الكشف عن أدلة جديدة وتعزيز محاكمة المعلومات بين البلدان.
- فرق الدعم الميداني: إتاحة فرق من الخبراء التابعين للإنتربول الذين بإمكانهم تقديم الدعم التقني والجائي أثناء التحقيقات، من خلال استخراج البيانات من أجهزة إلكترونية مضبوطة أو المساعدة في جمع عينات مأخوذة من شحنات غير مشروعة من الأحياء البرية، والنباتات والمعادن واختبارها.
- عمليات تشارك فيها عدة بلدان: تنفيذ الإنتربول لأنشطة منسقة عابرة للحدود تساعد في تحديد الاتجاهات الإجرامية الجديدة والتحقيق في قضايا عبر وطنية والعثور على الأشخاص الذين أصدر الإنتربول نشرات بشأنهم وتفكيك الشبكات الإجرامية الناشطة على الصعيدين الإقليمي و/أو العالمي.

الاتصال : environmentalcrime@interpol.int

هدف المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز جهود أجهزة إنفاذ القانون وتوطيد التعاون الدولي للكشف عن الجرائم البيئية ومنها، مما يسهم في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي في العالم. ويستند المشروع إلى ثلاثة ركائز رئيسية وهي القدرات والاستخبارات والعمليات:

- تحسين قدرات السلطات المكلفة بإنفاذ القانون على الكشف عن الجرائم البيئية عبر الوطنية وتعطيلها.
- زيادة توافر وتبادل البيانات والمعلومات الاستخبارية الإجرامية المتعلقة بالجرائم البيئية عبر الوطنية.
- تحسين الإجراءات الميدانية التي تتّخذها السلطات المكلفة بإنفاذ القانون فيما يخص الكشف عن الجرائم البيئية عبر الوطنية وتعطيلها.

علاوة على ذلك، سيشارك الصندوق العالمي للطبيعة في المشروع من خلال تنفيذ مبادرات تتعلق بتحسين سبل حماية منظمات المجتمع المدني التي تساعد في الكشف عن الجرائم البيئية المشتبه بها والإبلاغ عنها.

الجهات المستفيدة

حوالي 50 بلداً، يقع معظمها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، والأمريكتين.

الإطار الزمني: من عام 2024 إلى عام 2027

الميزانية: 5 ملايين يورو

الجهة المانحة: ألمانيا (الوزارة الاتحادية للبيئة والعمل المناخي وحفظ الطبيعة والسلامة النووية)



الإنتربول

الأمانة العامة للإنتربول
200 Quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
www.interpol.int

Supported by:



Federal Ministry
for the Environment, Climate Action,
Nature Conservation and Nuclear Safety



based on a decision of
the German Bundestag